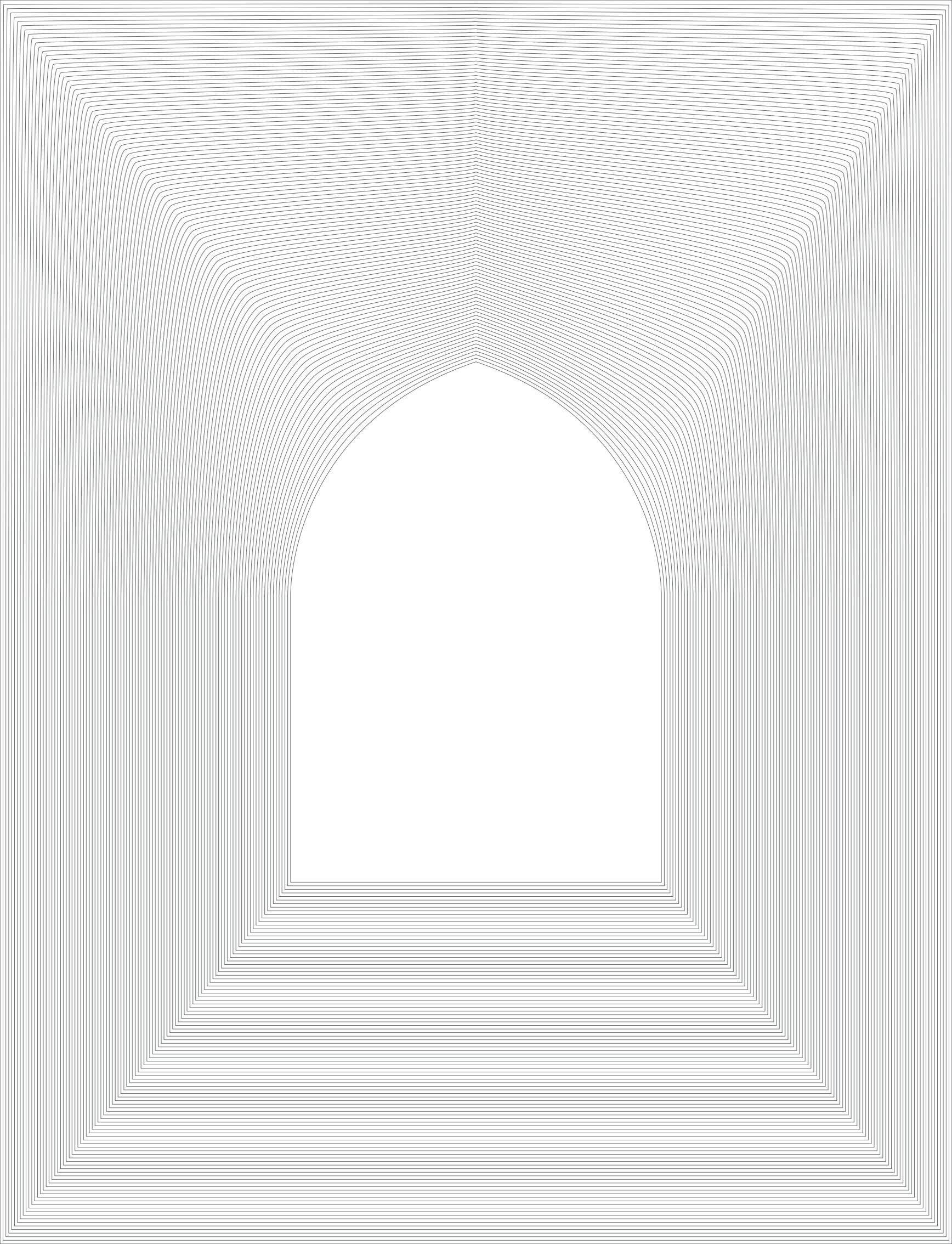




المحتويات

02	كلمة رئيس مجلس الإدارة
03	مجلس الإدارة
05	الرؤية والمهام والقيم
06	لمحة عامة حول الشركة
07	نبذة عن قطاعات و إدارات الشركة
09	أملك العالمية في أرقام
13	استعراض النتائج المالية للشركة
14	الأداء التشغيلي للشركة خلال 5 سنوات
15	المعايير المحاسبية
15	المصادر التمويلية
15	الربط الزكوي عن سنوات سابقة
15	مجلس إدارة الشركة واللجان
16	اللجنة التنفيذية
17	لجنة المخاطر
17	لجنة المراجعة
18	لجنة المكافآت والترشيحات
19	الهيئة الشرعية
20	تقرير الهيئة الشرعية
21	مصاريف ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة واللجان
21	اقرار مجلس الإدارة واللجان المنبثقة منه







خادم الحرمين الشريفين الملك

سلمان بن عبد العزيز آل سعود

حفظه الله



ولي ولي العهد صاحب السمو الملكي الأمير

محمد بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود

حفظه الله



ولي العهد صاحب السمو الملكي الأمير

محمد بن نايف بن عبد العزيز آل سعود

حفظه الله

كلمة رئيس المجلس الإدارة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،

إنه لمن دواعي الفخر والاعتزاز أن يتزامن إصدار هذا التقرير والذي يوجز أداء شركة أملاك العالمية للتمويل العقاري خلال عام 2016م، ومع مرور 10 سنوات على انطلاقة أعمال الشركة في عام 2007م، كأول شركة متخصصة يرخص لها بمزاولة نشاط التمويل العقاري. واعتباراً من ذلك العام في وضع اللبنة الأولى لمسيرتها العامرة بالتميز، والتي أتت أكلها عاماً تلو الآخر ماضيةً بطريقها نحو التقدم وإثبات الذات، ومنهيةً عقدها الأول بحزمة واسعة من الإنجازات.

تمكنت أملاك العالمية من خوض غمار التحديّ ومضت بعزيمتها نحو الأمام مستندة في ذلك إلى رؤيتها العميقة، والتزامها بمفهوم «الابتكار» و «المبادرة» كركيزة أساسية نحو النمو، يُضاف إلى ذلك فريقنا من الكفاءات الوطنية المتميزة والقادر على الجمع بين تطلعات الشركة في النمو، وبين الاستجابة لاحتياجات العملاء، مع الحرص على تقديم حلول تمويلية نوعية تمنح العملاء قيمة مضافة، وتنوع أوسع في تلبية متطلباتهم.

ولعل جميع هذه العوامل قد أسهمت وبشكل مباشر في ترسيخ مكانة «أملاك العالمية» في السوق المحلية، وتعزيز قدرتها التنافسية، ودعم جهودها في توسيع قاعدة عملائها، وتنمية مظلة خدماتها ومنتجاتها، وتحقيق نمو متواتر في أدائها المالي، ودعم قاعدتها الرأسمالية، والذي عكستها نتائجها المحققة خلال السنوات الماضية، والتي كان آخرها ما حققته الشركة من أداء إيجابي خلال العام الماضي 2016م، رغم ما شهدته قطاع التمويل العقاري كبقية القطاعات الاقتصادية الأخرى من تقلبات نتيجة هبوط أسعار النفط وارتفاع تكلفة الاقتراض في المملكة و التي ألقت بظلالها على أداء العديد من كبريات الشركات والجهات المنافسة العاملة في السوق وتسببت في تراجع ملحوظ في أدائها.

حيث حققت الشركة خلال العام 2016م نمواً في إيراداتها بنسبة تزيد عن 19% وصولاً إلى 274 مليون ريال سعودي مقارنة مع 230 مليون ريال سعودي في العام السابق 2015م، في الوقت الذي بلغ فيه صافي الربح المحقق عن العام 2016م، 105.7 مليون ريال سعودي، مقابل 102.8 مليون ريال سعودي عن عام 2015م وبارتفاع نسبته 2.8% فيما نما إجمالي الأصول بنسبة 8.6% ليصل بنهاية ديسمبر 2016م إلى 3,291 مليون ريال سعودي مقابل 3,030 مليون ريال سعودي في العام السابق 2015م.

وتكللت تلك النتائج الإيجابية بحصول الشركة على مجموعة رفيعة من الجوائز التكريمية تقديراً لدور أملاك العالمية الريادي في تنمية قطاع التمويل العقاري، واعترافاً بجودة منتجاتها وقدرتها التنافسية. حيث حصلت الشركة على جائزة «أفضل برنامج تمويل عقاري للأفراد بمنطقة مكة المكرمة لعام 2015م عن قطاع شركات التمويل» وجائزة «أفضل برنامج تمويل للمطورين العقاريين بمنطقة مكة المكرمة لعام 2015م» وذلك على هامش مشاركتها في النسخة الأخيرة لمعرض جدّة للعقارات والإسكان والتطوير العمراني 2016م، وألحقتها بحصولها على جائزة «أفضل برنامج تمويل لمشروعات التطوير العمراني لعام 2015م عن قطاع الشركات» في معرض الرياض للعقارات 2016م.

إن هذه الإنجازات والتي تصب في سجل الشركة وتؤشر على ما تتمتع به من كفاءة ومثانة واحترافية، ما كان له أن يتحقق لولا ثقة ودعم مساهمي الشركة، والجهود المتفانية لفريق العمل بها وإنتمائهم غير المحدود، فضلاً عن وفاء عملائنا وولائهم للشركة كخيار تمويلي موثوق. فإلى كل هؤلاء الشكر والتقدير لمساهماتهم البناءة في الدفع بعجلة أملاك العالمية نحو تحقيق تطلعاتها وكلنا أمل بأن نمضي بمسيرة أملاك العالمية نحو المزيد والمزيد من النجاح والازدهار.

وفي الختام أتقدم بالشكر الجزيل لمساهمينا وعملاؤنا لثقتهم في الشركة وخدماتها وإلى وزارة التجارة والاستثمار وإلى مؤسسة النقد العربي السعودي كذلك، كما أتقدم بالشكر الجزيل للزملاء في مجلس الإدارة وإدارة الشركة ومنسوبيها على جهودهم ومساهماتهم في تحقيق هذه الإنجازات ونتطلع لتحقيق معدلات أداء أفضل خلال الأعوام المقبلة بمشيئة الله.

والله الموفق ،،

رئيس مجلس الإدارة

عبدالله صالح كامل



مجلس الإدارة



الاستاذ
عبد الله صالح كامل

رئيس - غير تنفيذي



الاستاذ
منصور عبد العزيز البصيلي

عضو مستقل



الاستاذ
صالح سعيد لوتاه

عضو غير تنفيذي



الاستاذ
عبد الله ابراهيم الهويش

عضو منتدب



المهندس
عبد الرحمن ابراهيم الرويتع

عضو غير تنفيذي



الاستاذ
محمد عمر العيدروس

عضو غير تنفيذي



الاستاذ
فيصل عبدالله العمران

عضو غير تنفيذي



الاستاذ
ماجد عبد الغني فقيه

عضو غير تنفيذي



الاستاذ
كامل بديع القلم

عضو غير تنفيذي

الرؤية والمهام والقيم

رؤيتنا

أن نكون الخيار الأول في التمويل العقاري

مهمتنا

- تقديم مجموعة متكاملة من الحلول التمويلية المبتكرة وذات القيمة المضافة لعملائنا والمبنية على أسس طويلة الأمد من الثقة والفائدة المتبادلة.
- تعظيم القيمة المستدامة لاستثمارات مساهمينا بتحقيق التوازن بين العائد الاقتصادي للاستثمار والمخاطر.
- تمييز موظفينا كمواد ثمينة وتحفيزهم لإطلاق مكان إبداعهم وتوسيع مدارك المعرفة لديهم.
- تفعيل المشاركة بشكل بناء لتحقيق طموح التملك العقاري لأفراد مجتمعنا.

قيمنا

- الابتكار:** السعي دوماً إلى التميّز والتطور والإبداع لمواجهة كافة المستجدات في قطاع أعمالنا.
- القيادة:** البقاء في الصدارة بأعلى المقاييس في كل أعمالنا لتقديم قيمة مضافة توازي احتياجات عملائنا وأكثر.
- الثقة:** الحفاظ على علاقات قوية ومتينة مع جميع شركائنا أساسها الشفافية والعدالة والأنصاف والتقدير المتبادل.
- الكفاءة:** العمل على تطوير قدراتنا الريادية من خلال التعامل باحترافية وجدارة ونظرة شمولية.
- المسؤولية:** الالتزام بتحقيق عوائد مستدامة ونمو متوازن لعملائنا ومساهمينا وموظفينا وكافة أطراف مجتمعنا.

لمحة عامة حول شركة أملاك العالمية

نشأت شركة أملاك العالمية للتمويل العقاري وبدأت نشاطها كشركة سعودية مساهمة مقفلة عام 2007م، واتخذت من مدينة الرياض مقراً رئيسياً لها وذلك برأس مال مدفوع قدره 900 مليون ريال سعودي.

أملاك العالمية للتمويل، هي الشركة الأولى والرائدة بين شركات التمويل العقاري في المملكة العربية السعودية التي حصلت على ترخيص لممارسة التمويل العقاري كنشاط من مؤسسة النقد العربي السعودي «ساما» وفق اللوائح التنفيذية لأنظمة التمويل العقاري التي أقامتها مؤسسة النقد.

لا تقتصر قيادة الشركة على كونها الأولى فقط، بل لكونها السبّاقة في توفير حلول تمويل عقارية مبتكرة لكل من قطاعي الشركات والأفراد معاً، وفق أحكام الشريعة الإسلامية وبإشراف هيئة الرقابة الشرعية التي تضم عدداً من العلماء والمشايخ ذو خبرة ومعرفّة عميقة بالمصرفية الإسلامية.

تدرك شركة أملاك أهمية التمويل العقاري للمستقبل في المملكة، كما تفهم إحتياجات السوق لتمويل المشاريع المستقبلية وتملك الأفراد للوحدات السكنية، والتحديات التي تشوب طريق نجاح هذه المشاريع. كما أن مجموع ما مولته الشركة منذ نشأتها تجاوز 6.7 مليار ريال مما ساهم في تطوير أكثر من 100 مشروع سكني وأكثر من 9000 وحدة سكنية ممولة في قطاع الأفراد.

بعون الله وتوفيقه ثم بالخبرات العريقة التي تمتلكها الشركة، سنتمكن من تلبية إحتياجات عملائنا ورفع معايير الجودة النوعية في الحلول التمويلية العقارية (السكنية والتجارية) والتقيد بقيم مجتمعنا النبيلة ساعين إلى تحقيق رضا عملائنا واستمراره من خلال توثيق شراكتنا معهم بالمصداقية والشفافية وتقديم الدعم التمويلي الاستثماري لهم عبر الإستشارات من قبل فريق عمل مدرب ليتمكنوا من تحقيق طموحاتهم وتطلعاتهم المستقبلية، ضمن رؤيتها للنهوض بقطاع التمويل العقاري في المملكة العربية السعودية.

الشركة على إدارة كافة المخاطر ذات العلاقة بنشاطها.

نبذة عن قطاعات وإدارات الشركة

نبذة عن أهم قطاعات وإدارات الشركة بحسب الهيكل التنظيمي :

قطاع المالية والتخطيط:

تتولى إدارة المالية والتخطيط عدد من المسؤوليات منها تنفيذ ومطابقة الإجراءات المالية للشركة، واستكمال أعمال الدفع وإدارة النقدية والتسهيلات الائتمانية وإدارة عمليات التحوط، كما تعمل الإدارة على إعداد التقارير المالية والرقابية وتقارير الأداء والتقارير الإشرافية للشركة وللقطاعات الداخلية، وقد حققت الإدارة خلال العام عدد من الأهداف من ضمنها تطوير الأداء، وتطوير الأساليب الرقابية، والتوسع في استخدام البرنامج المالي والإداري للشركة ليشمل المدفوعات والمطابقات وحسابات البنوك.

قطاع الاستراتيجية

يُعنى قسم الاستراتيجية بإعداد الخطط الخاصة بالشركة ومراقبة تنفيذها بغرض تحقيق الأهداف المرجوه وكذلك إعداد ورسم المشاريع الاستراتيجية التي تهدف الى تطوير البنية التحتية للشركة بما في ذلك دراسة وتحليل أوضاع السوق حتى يتم الإستفادة من الفرص ونقاط القوة والتعامل مع نقاط الضعف والتحديات.

قطاع الشركات

يقدم قطاع الشركات مجموعة متنوعة وواسعة من المنتجات والحلول التمويلية التي تتوافق مع متطلبات العملاء من شركات وأشخاص ذو إمكانيات مالية عالية تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية. كما أن استراتيجية أملاك العالمية تدور حول إقامة علاقة طويلة المدى مع عملائها مما يمكنها من فهم متطلبات أعمالهم وتقديم الحلول التمويلية المتميزة لهم بدءاً من الشركات المتوسطة الحجم ووصولاً الى الشركات الكبيرة والأشخاص ذوي الملاءة المالية، حيث بلغ معدل النمو في عام 2016م للمحفظة التمويلية للشركات 9.4%.

قطاع العمليات وتقنية المعلومات:

يعتبر قسم تقنية المعلومات ضمن الركائز الأساسية والإستراتيجية لعام 2016م وذلك من خلال تزويد الشركة بالمعلومات والتقارير اللازمة والدقيقة في الوقت المناسب كما يجب أن يوفر مستويات معقولة من معايير الحماية وأمن المعلومات. ومن اهم المشاريع لتقنية المعلومات والتي بدأت في عام 2016م هي إنهاء الدراسات المالية والتقنية اللازمة لتحديث أنظمة الشركة والذي من شأنه النهوض بجودة التقارير وخفض التكاليف عن طريق أتمتة المعلومات وقد تم الإستعانة بشركة متخصصة في هذا المجال.

قطاع الأفراد

يحرص دوما قطاع الأفراد إلى ابتكار منتجات وحلول تمويلية سكنية لشريحة الأفراد، حيث يحرص دائماً على إجابة عملائه بمنظومة متكاملة من الخدمات والمنتجات التمويلية السكنية ذات القيمة المضافة التي تساهم في تحقيق أحلامهم في امتلاك بيت العمر، لذا فإن قطاع الأفراد يسعى جاهداً وعبر فريق عمل متفاني إلى تلبية احتياجات العملاء في الحصول على حلول تمويلية مبتكرة، حيث بلغ معدل النمو في عام 2016م للمحفظة التمويلية للأفراد 9.83%.

قطاع الموارد البشرية والإدارية:

تقوم مجموعة الموارد البشرية والشؤون الإدارية بشكل رئيس بتقديم الدعم والمساندة الإدارية لكافة قطاعات الشركة، حيث أنها مسؤولة عن استقطاب وتوظيف المرشحين المناسبين لشغل مختلف المناصب والوظائف في الشركة والتأكد من توفر البيئة المناسبة لهم. كما قامت إدارة الموارد البشرية بالتعاون مع الإدارات الأخرى وبمشاركة شركة متخصصة في هذا المجال في عام 2016م من الانتهاء من مشروع إعادة صياغة الهيكل التنظيمي والإداري للشركة وذلك بهدف رفع مستوى الأداء وزيادة الانتاجية وتسهيل إجراءات العمل .

قطاع الإستثمار:

من خلال شركات متعددة مع مجموعة من المطورين العقاريين السعوديين، يقوم قطاع الإستثمار في شركة أملاك العالمية بإستثمارات رأسمالية في عدد من المشروعات العقارية السكنية.

ونجحت إدارة الموارد البشرية في رفع نسبة السعادة بنسبة 11% عام 2016م لتصل إلى 80% في ديسمبر 2016م. كما تم تدريب 71% من الموظفين فيما يعادل 810 يوم تدريبي خلال عام 2016م.

وتوافقاً مع الأنظمة ذات العلاقة وتماشياً مع نظام التمويل العقاري والترخيص الممنوح من مؤسسة النقد العربي السعودي في عام 2014م، فقد تم إيقاف الإستثمارات الرأسمالية في المشاريع العقارية ويتم العمل حالياً على الانتهاء من هذه المشاريع ويتوقع أن تتم تصفيتها بنهاية عام 2018م.

قامت إدارة الشؤون الإدارية بنقل فرع المنطقة الشرقية إلى مقر أفضل في مدينة الخبر لتوفير خدمة أفضل لعملائها بالإضافة إلى تحسين مقر العمل في المركز الرئيسي وفرع المنطقة الغربية وذلك لتوفير بيئة عمل مناسبة لمنسوبي الشركة وعمالئها .

أمانة الهيئة الشرعية:

تصنف أمانة الهيئة الشرعية كجهاز فني وإداري تأسس بغرض مساندة الهيئة الشرعية في تحقيق أهدافها وأداء أعمالها وذلك من خلال دراسة معاملات الشركة وأنشطتها دراسة شاملة، وتجهيزها للعرض على الهيئة الشرعية لإصدار ما يلزم بشأنها، وصياغة جميع ما ينتج عن الهيئة الشرعية، ومتابعته وتبليغه لإدارات الشركة، والعمل على توثيق ذلك،

قطاع الائتمان والمخاطر

يقوم قطاع الائتمان بدراسة وتحليل طلبات الأفراد والشركات قبل منح التمويل وذلك من خلال معايير ائتمانية متقدمة بهدف تقليل المخاطر والتأكد من إمكانية العملاء المالية. وكذلك قامت إدارة الشركة في 2016م من الإنتهاء من دراسة شاملة والتي من شأنها تحسين قدرة

والتحقق من مطابقة جميع أعمال الشركة وإجراءاتها التنفيذية لأحكام الشريعة الإسلامية حسب القرارات الصادرة من الهيئة الشرعية.

إدارة الإلتزام:

تعمل إدارة الإلتزام على متابعة كل ما يستجد من أنظمة أو تعديلات تطرأ عليها وترجمة تلك التغييرات والمستجدات على اللوائح الداخلية للشركة لضمان الإلتزام التام بالأنظمة، حيث أجرت عام 2016م عدداً من التعديلات على اللوائح الداخلية امتثالاً للتغييرات التي طرأت على الأنظمة والقوانين التي تخضع لها شركة أملاك العالمية للتمويل العقاري.

كما قامت إدارة الإلتزام بالعمل على إعداد تقرير ربع سنوي عن مدى التزامها بالأنظمة يقدم إلى لجنة المراجعة، ومن ثم إلى مجلس الإدارة، يتضمن المخاطر المتعلقة بالإلتزام ومكافحة غسل الأموال التي تواجه الشركة متضمناً العمليات والإجراءات القائمة وإقتراح أي تعديلات أو تغييرات عليها. كما تم تدريب أغلب موظفين الشركة خلال السنة على الإلتزام ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وقد كان لهذا أثر إيجابي في تعزيز ثقافة الإلتزام بين الموظفين. كما تم مراجعة مؤشرات الاشتباه بعمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتحديث قائمة المؤشرات والتعميم لموظفي الشركة للعمل بموجبها.

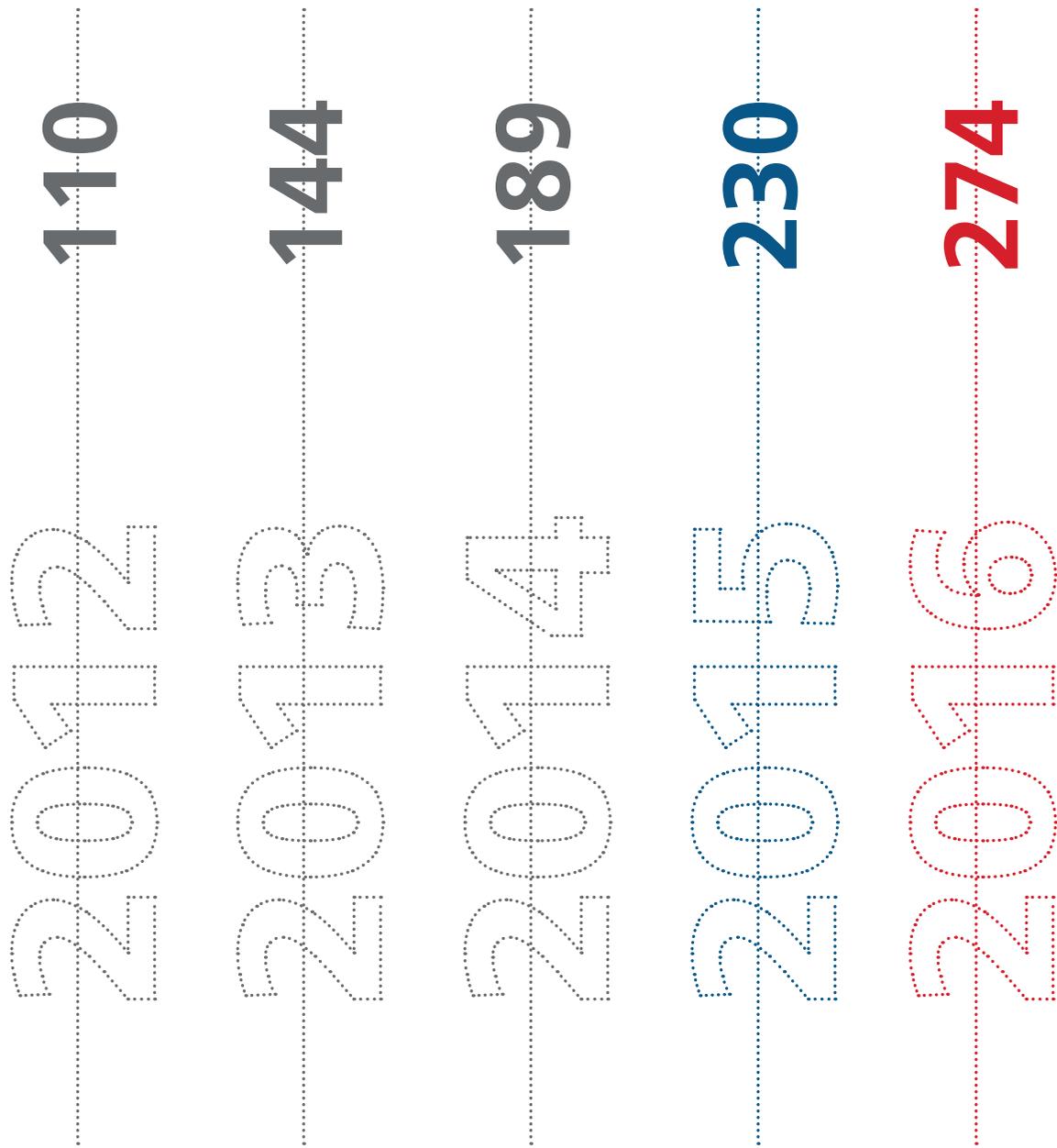
علماً بأنه لا يوجد أي قيود احتياطية أو غرامات مالية مفروضة على شركة أملاك العالمية من مؤسسة النقد العربي السعودي أو من أية جهة إشرافية أو تنظيمية أو قضائية خلال عام 2016م.

إدارة المراجعة الداخلية:

تعد إدارة المراجعة الداخلية جزءاً لا يتجزأ من إطار الإدارة الداخلية والحوكمة في الشركة. حيث يبرز دورها في مراجعة أعمال الشركة ومدى توافقها مع السياسات الموضوعية من قبل مجلس الإدارة أو اللجان المنبثقة منه. كذلك تتبع إدارة المراجعة الداخلية خطط وسياسات معتمدة لتقييم وتحسين فاعلية الرقابة الداخلية والمخاطر والحوكمة وجميعها متوافقة مع أفضل الممارسات والمعايير. إضافة إلى ذلك تقوم إدارة المراجعة الداخلية برفع تقارير ربع سنوية للجنة المراجعة تتضمن الملاحظات ونقاط الضعف الخاصة بتطبيق إجراءات الرقابة الداخلية بالإضافة إلى دراسة التأثيرات المحتملة على سلامة إجراءات العمل والمعاملات الخاصة بالشركة، مع تسليط الإهتمام على الأنشطة ذات المخاطر العالية والمتوسطة، كما يتضمن كل تقرير على التوصيات الخاصة بآلية التعامل مع هذه الملاحظات لرفع مستوى إجراءات الرقابة الداخلية والحوكمة وإدارة المخاطر.

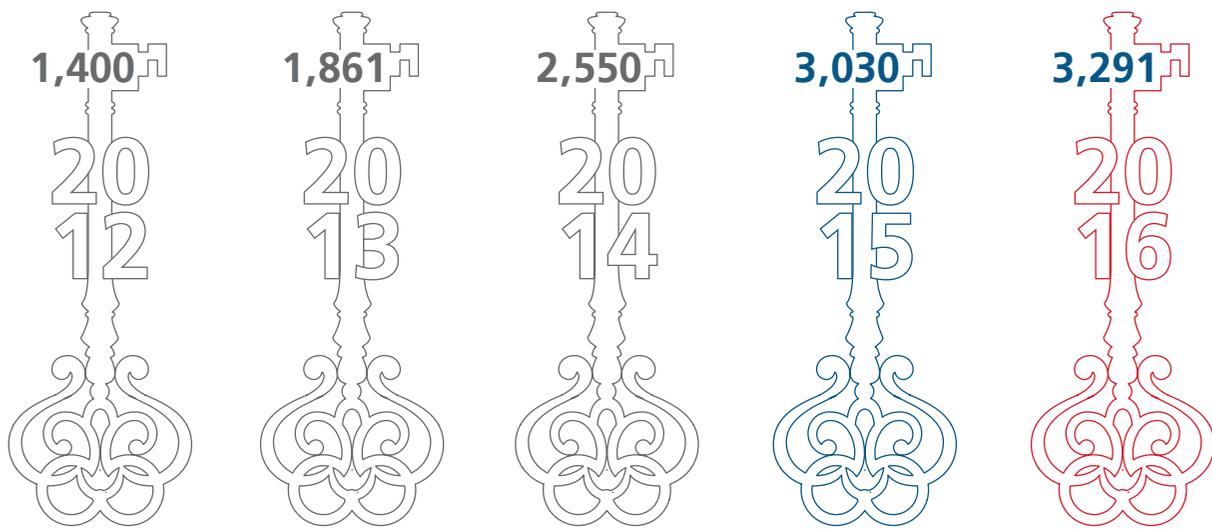
إجمالي الإيرادات

بالريال السعودي، مليون

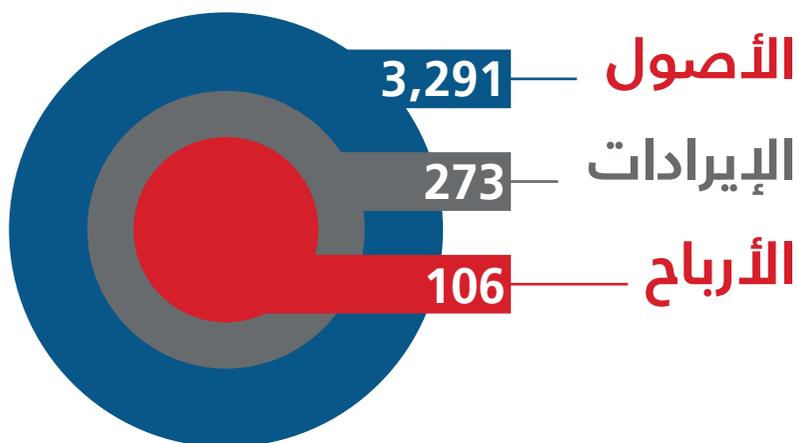


إجمالي الأصول

بالريال السعودي، مليون



2016



الأداء المالي

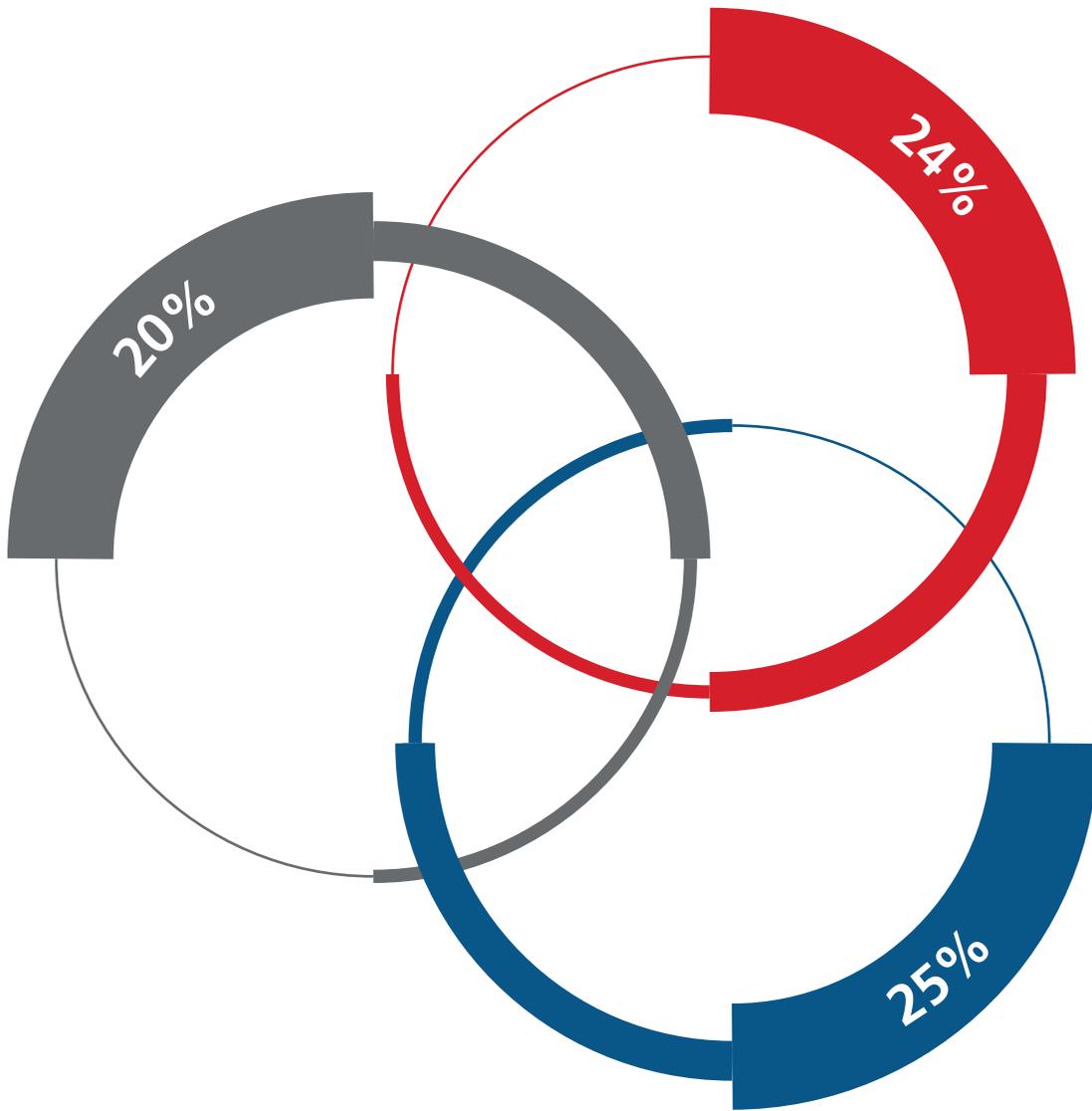
معدل النمو المركبه منذ عام

معدلات

2012

نمو قوية

الأصول الإيرادات الأرباح



2016

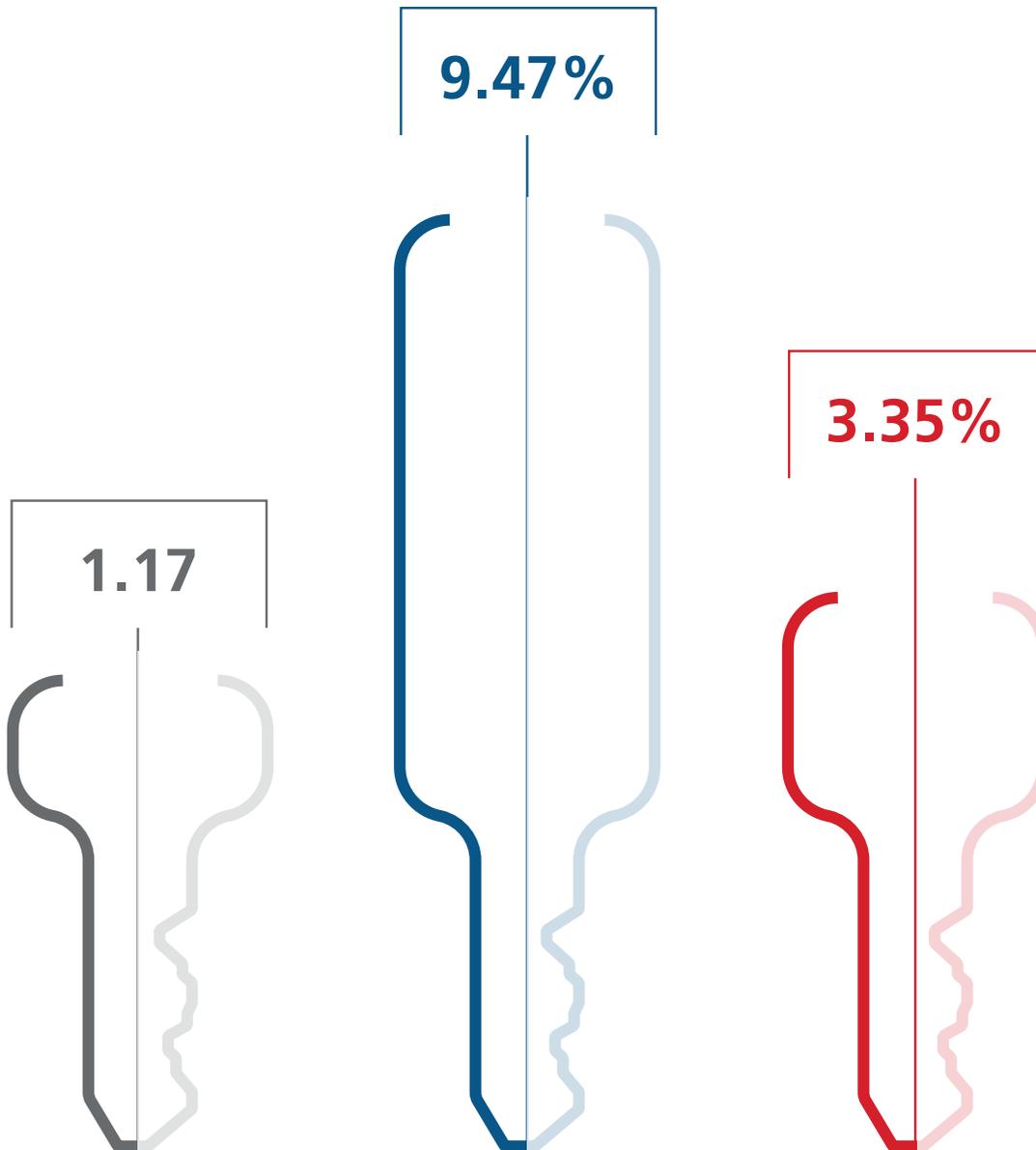
مقاييس

الأداء

العائد على الأصول

العائد على حقوق الملكية

ربحية السهم



استعراض النتائج المالية للشركة

شهد العام 2016م عدد من التحديات للشركة منها ارتفاع تكلفة التمويل والتوجه الحكومي لترشيد الإنفاق، وانخفاض الطلب على المنتجات العقارية نظراً لترقب العملاء نتائج تطبيق برامج وزارة الإسكان لتطوير القطاع العقاري، إلا أن الشركة عملت على تجاوز تلك التحديات لتحقيق نتائج مميزة بالمقارنة مع الشركات العاملة في القطاع المالي، فقد زاد إجمالي إيرادات الشركة بنسبة 19.10% لتصل إلى 273.8 مليون ريال مقارنة مع 230 مليون ريال في العام 2015م، على الرغم من أن (1) انخفاض أرباح المحفظة الاستثمارية بنسبة 35% بالمقارنة مع 2015 و (2) ارتفاع مصاريف التمويل بنسبة 67.9% للأسباب الواردة ذكرها أدناه فقد تمكنت الشركة من تسجيل نمو قدره 2.8% في أرباحها بعد الزكاة والضرائب بلغت 105.74 مليون للسنة المنتهية في 2016/12/31م وقد تحقق هذا الارتفاع نتيجة السيطرة على المصاريف وزيادة النمو في المحفظة التمويلية وتحقيق هوامش ربحية عالية لجميع قطاعات التمويل.

وتوافقاً مع استراتيجية الشركة بالتركيز على نشاط التمويل وعلى الرغم من زيادة مصاريف التمويل من 48.7 مليون ريال في عام 2015م إلى 81.8 مليون ريال سعودي في عام 2016م بواقع 33 مليون ريال وبنسبة 67.9% تمكنت الشركة من زيادة أرباحها من أعمالها الأساسية (التمويل) بمبلغ 10.10 مليون ريال وبنسبة 12.20% مقارنة مع عام 2015م وذلك بعد استبعاد أرباح نشاط الاستثمار والذي يتم تصفيته حالياً توافقاً مع أنظمة مؤسسة النقد العربي السعودي ذات العلاقة. علماً بأن ارتفاع مصاريف التمويل يعود بشكل رئيسي إلى زيادة تكلفة سعر الاقتراض بين البنوك السعودية (SIBOR) وزيادة حجم القروض لتمويل الأعمال الأساسية، إلا أن تحسين فعالية إدارة النقدية وتنفيذ عدد من عمليات التحوط كان لها أثر في تخفيف حدة ارتفاع تكاليف التمويل.

كما ارتفعت المصاريف التشغيلية للسنة المالية 2016م بنسبة 8.20% مقارنة مع عام 2015م بما يتماشى مع ارتفاع الإيرادات التشغيلية والتي ارتفعت بأكثر من ضعفي مصاريف التشغيل وبنسبة 19% عن العام المنصرم واستمرار الشركة في الاستثمار في تعزيز البنية التحتية لدعم نمو أعمال الشركة على المدى الطويل.

ارتفع مخصص الائتمان العام إلى 1.55% مقارنة 1.4% للعام 2015م من إجمالي محفظة التمويل وهذا الارتفاع يعود بسبب تغير العوامل الاقتصادية وهو ما يتماشى مع توجه الجهات التمويلية.

وتظهر نتائج 2016م نمو في موجودات الشركة لتبلغ 3,291 مليون ريال أي بنسبة نمو 8.6% عن العام 2015، وتركزت الزيادة في المطلوبات في أرصدة التمويل من البنوك نتيجة التوسع في أعمال الشركة حيث زادت أرصدة القروض من 1,855 لتصل إلى 2,092 مليون ريال بمعدل 12.78% وبمبلغ 237 مليون ريال، وارتفعت حقوق الملكية لتصل إلى 1,135 مليون ريال بزيادة تبلغ 37 مليون أو 3.4% بعد توزيع أرباح المساهمين في الشركة خلال عام 2016م وبمبلغ 67.5 مليون ريال وذلك عن عام 2015م، وتواصلت الشركة تحقيق عوائد مناسبة على رأس المال، حيث بلغ العائد على حقوق الملكية 9.47% وبلغت ربحية السهم 1.17 ريال.

الأداء التشغيلي

لشركة أملاك العالمية خلال 5 سنوات

2016	2015	2014	2013	2012	المؤشرات المالية *بآلاف الريالات السعودية
273,847	229,989	189,157	143,559	110,473	إجمالي الإيرادات*
81,809	48,719	34,432	17,246	10,807	المصاريف البنكية*
109,040	105,861	87,745	72,673	51,026	الدخل قبل الزكاة*
105,747	102,880	84,729	70,233	49,308	صافي الدخل*
3,291,433	3,030,448	2,550,275	1,860,725	1,399,787	إجمالي الموجودات*
1,135,188	1,097,879	1,034,997	1,019,396	944,863	حقوق الملكية*
9.47%	9.65%	8.25%	7.15%	5.41%	معدل العائد على حقوق الملكية
3.35%	3.69%	3.84%	4.31%	3.88%	معدل العائد على الموجودات
ريال 1.17	ريال 1.14	ريال 0.94	ريال 0.81	ريال 0.57	ربحية السهم
19.1%	21.6%	31.8%	29.9%	36.6%	النمو في الإيرادات

المعايير المحاسبية

منذ عام 2014 م والشركة تتبع أنظمة مؤسسة النقد العربي السعودي فيما يتعلق بتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS)، وتعمل الشركة على التماشي مع التغييرات في المعايير ولا تتوقع الشركة أن يكون هناك أثر جوهري على القوائم المالية عند تطبيق تلك المعايير المخطط لتطبيقها في الفترات القادمة.

المصادر التمويلية

تحتفظ الشركة بحدود إئتمانية كافية لتمويل عملياتها المستقبلية حيث بلغت الحدود الإئتمانية أكثر من 3,146 مليون ريال سعودي بنهاية العام 2016م. وتبلغ الحدود المتاحة للتوسع في أعمال الشركة مبلغ 1,046 مليون ريال نهاية العام 2016م، وتبلغ نسبة المديونية لحقوق الملكية (الرافعة) في حدود ضعفي حقوق الملكية، ولدى أملك العالمية للتمويل العقاري سيولة كافية لتحقيق خططها لعام 2017م.

تتخذ شركة أملك تدابير احترازية للتحوط من ارتفاع أسعار الاقتراض، كما أنها تدرس المزايا الاقتصادية لمراكز التحوط الجديدة من خلال النظر إلى التوجهات الناشئة في العوائد وظروف السيولة المحلية. بالإضافة إلى أنها تدرس خيارات الشركة بين مبادلة الربح المتغير بالإقتراض أو الاقتراض بسعر ثابت ضمن مساعيها لترشيد التكلفة. كما تدرس الشركة خلال الفترة المستقبلية تنويع المصادر التمويلية للشركة من خلال بيع محافظ تمويلية للمصارف السعودية.

الربط الزكوي عن سنوات سابقة

تعتبر القضايا المتعلقة بالزكاة والوارد ذكرها في القوائم المالية إحدى التحديات الرئيسية التي يواجهها قطاع التمويل و شركة أملك العالمية على حد سواء والتي من شأنها تقويض الجدوى الاقتصادية للإستثمار في شركات التمويل والمصارف.

اعترضت شركة أملك على الربط الزكوي لمصلحة الزكاة وضريبة الدخل للأعوام من 2007-2012 م، ثم استأنف الاعتراض أمام لجنة الإستئناف العليا بعد قرار اتخذه اللجنة الإبتدائية ضد موقف أملك العالمية نحو الربط الزكوي بمبلغ 39.5 مليون ريال سعودي خلال العام 2007 وحتى عام 2010م.

الإعتراض المقدم حالياً أمام لجنة الاستئناف العليا للسنوات للأعوام 2007 وحتى 2010م، فقد صدر به خطاب ضمان مصرفي. وقد قامت الشركة بالإفصاح عن الضمان ضمن المطالبات المحتملة ولم يتم تخصيص أي احتياطي له في القوائم المالية.

قدمت الشركة اعتراض آخر على مبلغ 44.2 مليون ريال من عام 2011 وحتى عام 2012م ولا تزال القضية معروضة أمام لجنة الاعتراض الزكوية الإبتدائية الأولى.

تتخذ الشركة مبادرات وتدابير لمعالجة قضية احتساب الوعاء الزكوي، حيث قدمت دراسة إلى الجهات الحكومية ذات العلاقة والتي تبذل جهوداً لإزالة العقبات التي تواجه سوق التمويل العقاري في المملكة، والتي إن استمرت تعتبر عائقاً لنمو تطور سوق الإسكان والتمويل العقاري. إن شركة أملك العالمية عملت وبشكل وثيق مع مجموعة من أصحاب الخبرة

في مجال الشريعة والزكاة والضريبة لصياغة وعرض القضية على الجهات الحكومية المختصة وعلى أعلى المستويات لإعادة النظر في التطبيق الحالي للزكاة، آمليين بتجنب تأثيرها السلبي على المصالح الوطنية.

مجلس إدارة الشركة واللجان

يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة مؤلف من تسعة أعضاء، وهم الأعضاء التالية أسمائهم:

1. الأستاذ عبد الله صالح كامل رئيس - غير تنفيذي
2. المهندس عبد الرحمن ابراهيم الرويتع عضو غير تنفيذي
3. الأستاذ عبد الله ابراهيم الهويش العضو المنتدب
4. الأستاذ صالح سعيد لوتاه عضو غير تنفيذي
5. الأستاذ منصور عبدالعزيز البصيلي عضو مستقل
6. الأستاذ كامل بديع القلم عضو غير تنفيذي
7. الأستاذ ماجد عبد الغني فقيه عضو غير تنفيذي
8. الأستاذ فيصل عبدالله العمران عضو غير تنفيذي
9. الأستاذ محمد عمر العيدروس عضو غير تنفيذي

أبرز مهام مجلس الإدارة

ويتولى مجلس الإدارة القيام بمهامه الموضحة في نظام الشركة الأساسي وللائحة عمل مجلس الإدارة، ومن أبرزها:

- الموافقة على الخطط الاستراتيجية والأهداف الرئيسية للشركة وآليات تطبيقها
- تقييم الأداء التشغيلي العام مقارنة بالخطط والأهداف الاستراتيجية المعتمدة
- الموافقة على البيانات المالية الفصلية والقوائم المالية الختامية
- وضع قواعد أنظمة الرقابة الداخلية، الحوكمة، إدارة المخاطر والإشراف عليها، والموافقة على سياسات وإجراءات التأكد من الإلتزام للقوانين واللوائح.

يوضّح الجدول الآتي، عدد إجتماعات مجلس الإدارة التي عقدت خلال عام 2016م و سجل حضور كل إجتماع موضحاً فيه أسماء الحاضرين:

اللجنة التنفيذية

تشكلت اللجنة التنفيذية المنبثقة عن مجلس إدارة الشركة للدورة الحالية من خمسة أعضاء وهم :

1. **عبدالله ابراهيم الهويش** رئيس - تنفيذي
2. **محمد عمر العيدروس** عضو غير تنفيذي
3. **ماجد عبد الغني فقيه** عضو غير تنفيذي
4. **فيصل عبدالله العمران** عضو غير تنفيذي
5. **عبدالله تركي السديري** عضو تنفيذي

الجدول التالي يوضح أسماء أعضاء اللجنة وعدد الاجتماعات المنعقدة خلال العام المالي 2016م:

اسم العضو	1 مارس	29 مايو	23 أغسطس	13 ديسمبر	مجموع	النسبة
الأستاذ عبد الله بن إبراهيم الهويش	●	●	○	●	3	75%
الأستاذ فيصل عبدالله العمران	●	●	●	●	4	100%
الأستاذ محمد عمر العيدروس	●	●	●	●	4	100%
الأستاذ ماجد عبد الغني فقيه	●	●	●	●	4	100%
الأستاذ عبدالله بن تركي السديري	●	●	●	●	4	100%

الحضور ● موجود ○ معذور

اسم العضو	10 مارس	13 يونيو	20 سبتمبر	18 ديسمبر	مجموع	النسبة
الأستاذ عبد الله صالح كامل المهندس عبد الرحمن ابراهيم الرويتع	○	●	●	○	2	50%
الأستاذ عبد الله ابراهيم الهويش	●	●	●	●	4	100%
الأستاذ صالح سعيد لوتاه	●	○	●	●	3	75%
الأستاذ عبدالعزيز البصيلي	●	○	●	●	3	75%
الأستاذ كامل بديع القلم	●	○	●	●	3	75%
الأستاذ ماجد عبد الغني فقيه	●	●	○	●	3	75%
الأستاذ فيصل عبدالله العمران	●	●	●	●	4	100%
الأستاذ محمد عمر العيدروس	●	●	●	●	4	100%

الحضور ● موجود ○ معذور

أبرز مهام اللجنة التنفيذية

- مراجعة استراتيجيات وأهداف الشركة وتقديم توصياتها للمجلس بهذا الخصوص، ومراجعة موازنة العمليات وموازنة المصاريف الرأسمالية.
- مراجعة خطط الأعمال والعمليات والخطط المالية المقترحة وتقديم توصياتها للمجلس بهذا الخصوص.
- الإشراف واستلام تقارير المشاريع الإستراتيجية ومراجعة سياسات وإجراءات العمل في الشركة فيما عدا السياسات والإجراءات المحاسبية.
- الموافقة على الخطط التشغيلية السنوية والميزانيات المالية التقديرية للشركة قبل رفعها لمجلس الإدارة لاعتمادها.
- تقوم اللجنة التنفيذية بالموافقة على الاقتراض لتمويل نشاط الشركة التمويلي والاستثماري.

لجنة المخاطر

تشكلت لجنة المخاطر و الإئتمان المنبثقة عن مجلس إدارة الشركة للدورة الحالية من خمسة أعضاء وهم:

1. عبدالله إبراهيم الهويش
2. محمد عمر العيدروس
3. فيصل عبدالله العمران
4. محمد بن عبدالعزيز الشايح
5. عبدالله تركي السديري

الجدول التالي يوضح أسماء أعضاء اللجنة وعدد الاجتماعات المنعقدة خلال العام المالي 2016م:

اسم العضو	1 مارس	29 مايو	23 أغسطس	13 ديسمبر	مجموع	النسبة
الأستاذ عبد الله بن إبراهيم الهويش	●	●	○	●	3	75%
الأستاذ عبدالله بن تركي السديري	●	●	●	●	4	100%
الأستاذ محمد عمر العيدروس	●	●	●	●	4	100%
الأستاذ محمد عبدالعزيز الشايح	●	●	●	●	4	100%
الأستاذ فيصل عبدالله العمران	●	●	●	●	4	100%

الحضور ● موجود ○ معذور *من خارج أعضاء مجلس الإدارة

المخاطر التي يتم تغطيتها تأمينياً من قبل شركة أملاك العالمية للتمويل العقاري

1. التأمين على الحياة بالنسبة لعملاء شركة أملاك العالمية.
2. التأمين على العجز الجزئي والكلبي بالنسبة لعملاء شركة أملاك العالمية.
3. التأمين على العقارات ضد جميع المخاطر المحتملة بالنسبة لعملاء شركة أملاك العالمية.

لجنة المراجعة

تشكلت لجنة المراجعة المنبثقة عن مجلس إدارة الشركة للدورة الحالية من ثلاث أعضاء وهم:

1. محمد عبدالعزيز الشايح رئيس مستقل*
2. سامي عبدالسلام وهيبه عضو مستقل*
3. كامل بديع القلم عضو غير تنفيذي

الجدول الآتي يوضح أسماء أعضاء اللجنة، وعدد الاجتماعات المنعقدة خلال العام المالي 2016 م:

اسم العضو	25 فبراير	10 مايو	28 يوليو	20 أكتوبر	28 ديسمبر	مجموع	النسبة
الأستاذ محمد عبدالعزيز الشايح	●	●	●	●	●	5	100%
الأستاذ سامي عبدالسلام وهيبه	○	●	●	●	○	3	60%
الأستاذ كامل بديع القلم	●	●	●	●	●	5	100%

الحضور ● موجود ○ معذور *من خارج أعضاء مجلس الإدارة

أبرز مهام لجنة المراجعة

- التوصية لمجلس الإدارة بالموافقة على تعيين أو إعادة تعيين المراجعين الخارجيين، ويشمل هذا ضمان تمتع المراجعين الخارجيين المرشحين بالخبرات اللازمة لمراجعة أعمال الشركات المالية.
- التأكد من إستقلال المراجعين الخارجيين عن الشركة وأعضاء مجلس الإدارة أو الإدارة العليا في الشركة.
- التأكد من إستقلال إدارتي المراجعة الداخلية و الإلتزام في أداء مهامهما، والتحقق من عدم وجود أي قيد على أعمالهما أو وجود ما يمكن أن يؤثر سلباً على أعمالهما.

أبرز مهام لجنة المخاطر

1. وضع استراتيجية عمل واضحة ومكتوبة وسياسات مكتوبة لإدارة المخاطر وتحديد جميع أنواع المخاطر ذات العلاقة وطريقة التعامل معها
2. وضع الإجراءات المناسبة للكشف المبكر والشامل للمخاطر وتقييمها وادارتها ومراقبتها وإعداد التقارير في شأنها
3. مناقشة تقرير المخاطر بشكل ربع سنوي ورفعها لمجلس الإدارة متضمناً القرارات المتخذة في شأنه
4. مراجعة السياسات واللائحة المتعلقة بأنشطة إدارة المخاطر
5. مراجعة المخصصات العامة للشركة ووضع حد أعلى للتعرضات الكبيرة
6. دراسة المعالجة المناسبة للحسابات المتأخرة عن السداد

لجنة المكافآت و الترشيحات

تشكلت لجنة المكافآت والترشيحات المنبثقة عن مجلس إدارة الشركة للدورة الحالية من أربع أعضاء وهم

1. منصور عبدالعزيز البصيلي **رئيس مستقل**
2. صالح سعيد لوتاه **عضو غير تنفيذي**
3. كامل بديع القلم **عضو غير تنفيذي**
4. ماجد عبد الغني فقيه **عضو غير تنفيذي**

الجدول التالي يوضح أسماء أعضاء اللجنة وعدد الاجتماعات المنعقدة خلال العام المالي 2016 م :

اسم العضو	10 مارس	20 سبتمبر	8 ديسمبر	مجموع	النسبة
الأستاذ منصور بن عبدالعزيز البصيلي	●	●	●	3	100%
الأستاذ صالح بن سعيد لوتاه	●	●	●	3	100%
الأستاذ كامل بديع القلم	●	●	●	3	100%
ماجد عبدالغني فقيه	●	●	●	3	100%

الحضور ● موجود ○ معذور

أبرز مهام لجنة المكافآت والترشيحات

- تقييم أداء مجلس الإدارة واللجان المنبثقة منه، كما تقوم اللجنة بتحديد جوانب القوة والضعف في المجلس و لجانه، واقتراح معالجة أي قصور.
- متابعة استمرارية استقلالية الأعضاء بشكل سنوي، وضمان عدم وجود أي تعارض في المصالح إذا كان العضو يشغل منصب عضوية مجلس إدارة في شركة أخرى.
- مراجعة واعتماد التعويضات المالية لجميع المدراء التنفيذيين بشكل سنوي.
- مراجعة سياسات وإجراءات الموارد البشرية ومنها برامج التطوير الإداري، خطط الإحلال الوظيفي للمدراء التنفيذيين وأهداف التطوير التي تتضمن مؤشرات الأداء الواجب تحقيقها ضمن برامج التحفيز والمكافآت.

- مناقشة القوائم المالية السنوية الأولية مع المراجع الخارجية والإدارة العليا للشركة قبل التوصية لمجلس الإدارة بشأنها.
- دراسة خطة وميثاق المراجعة الداخلية والموافقة عليهما.
- دراسة دليل سياسة وإجراءات إدارة المراجعة الداخلية ورفع التوصيات لمجلس الإدارة لإعتمادها والموافقة عليه.
- دراسة تقارير المراجعين الداخليين والخارجيين وتقارير إدارة الإلتزام وابداء الرأي بها ورفع التوصيات لمجلس الإدارة.
- مراجعة ميثاق عمل لجنة المراجعة و الرفع لمجلس الإدارة بالتوصيات لإعتمادها من قبل الجمعية العمومية يتضمن قواعد ومسؤوليات والتزامات اللجنة.
- الإطلاع على جميع السجلات والمستندات واللازمة لأداء أعمالها، والإستعانة بأي جهة إستشارية من خارج الشركة للقيام بمهام محددة من أجل مساعدتها في أداء عملها.

النقاط الاساسية التي وردت في تقرير لجنة المراجعة السنوي :

- التوصية لمجلس الإدارة بالموافقة على إعادة تعيين المراجع التوصية لمجلس الإدارة بالموافقة على إعادة تعيين المراجع الخارجي E&Y لمراجعة القوائم المالية الربع سنوية والنصف سنوية والسنوية للعام 2016م والربع الاول من العام 2017.
- مناقشة القوائم المالية السنوية الأولية للعام 2016م مع المراجع الخارجي والتوصية لمجلس بإعتمادها والموافقة عليها.
- مراجعة أهم النقاط الواردة في تقارير المراجع الداخلي والخارجي وتقارير إدارة الإلتزام ورفع التوصيات لمجلس الإدارة بشأنها. بالإضافة إلى مراجعة الاجراءات التصحيحية المتخذة من قِبل إدارة الشركة والخاصة بملاحظات المراجع الداخلي والخارجي وإدارة الإلتزام ورفع التوصيات بشأنها لمجلس الإدارة إن وجدت.
- دراسة خطة التدقيق الداخلي السنوية للعام 2017م والموافقة عليها.
- دراسة ميثاق لجنة المراجعة المحدث ورفعته الى أعضاء مجلس الإدارة للإطلاع وابداء الرأي قبل رفعه للجمعية العمومية لإعتمادها.
- مراجعة سير خطة عمل المراجع الداخلي بشكل ربع سنوي للعام 2016م.
- دراسة التقرير الخاص بتقييم أداء اللجنة وابداء الرأي حوله ورفعته لمجلس الإدارة لإعتماده.
- إعداد تقرير سنوي يوضح رأي اللجنة بمدى فاعلية نظام الرقابة الداخلية، الحوكمة، إدارة المخاطر لدى الشركة ومناقشة رأي اللجنة مع إدارة الشركة العليا والإطلاع على الخطط والإجراءات المعدة للإحتفاظ بمستوى رقابي عام مرضي، حيث أظهر التقرير السنوي للجنة المراجعة حصول الشركة على مستوى رقابي عام مرضي للعام 2016م.

الهيئة الشرعية في شركة أملاك العالمية

حرصاً من شركة أملاك العالمية للتمويل العقاري على توافق نشاطها مع أحكام الشريعة الإسلامية قامت بإنشاء هيئة شرعية تضم في عضويتها عدداً من العلماء المختصين في فقه المعاملات المالية والإقتصاد الإسلامي وتقوم الهيئة بدور الدراسة، والفتوى، وإجازة المنتجات، ووضع ضوابط شرعية لها، وإصدار القرارات تجاهها، وهي مستقلة عن إدارات الشركة، وتخضع جميع معاملات الشركة لموافقتها ومراقبتها، وتعد قراراتها ملزمة على الشركة.

أعضاء الهيئة الشرعية في شركة أملاك العالمية:

رئيساً للهيئة	فضيلة الشيخ الدكتور/ عبدالستار أبو غدة
نائباً للرئيس	فضيلة الشيخ الدكتور/ محمد بن علي القري
عضواً	فضيلة الشيخ الدكتور/ يوسف الشبيلي

تقرير الهيئة الشرعية

للفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2016



بسم الله الرحمن الرحيم

تقرير الهيئة الشرعية

لشركة أملاك العالمية للتمويل العقاري

للفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2016م

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهديه واستن بسنته إلى يوم الدين:
السادة/ رئيس وأعضاء مجلس الإدارة لشركة أملاك العالمية للتمويل العقاري
الموقرين
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد:

فوفقاً لخطاب تعيين الهيئة الشرعية للشركة تتقدم الهيئة بالقرار الآتي:

لقد قمنا بمراجعة تطبيق المبادئ على العقود المتعلقة بالعمليات المقدمة من شركة أملاك العالمية للتمويل العقاري خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016م؛ لغرض تكوين رأي حول ما إذا كانت الشركة قد عملت ضمن أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وطبقاً للتناوي والقواعد والتوجيهات المحددة الصادرة من قبلنا.
إن إدارة الشركة مسؤولة عن قيام الشركة بأعمالها طبقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وإن مسؤوليتنا هي تكوين رأي مستقل بناء على مراجعتنا لأعمال الشركة وتقديم تقريرنا إليكم.
لقد تمت مراجعتنا بالتعاون مع المراقب الشرعي الداخلي والتي تضمنت إجراءات الفحص على أساس العينة لكل نوع من العمليات والمستندات المتعلقة بها والإجراءات المتبعة من قبل الشركة.
لقد قمنا بتخطيط وتنفيذ أعمال المراجعة للحصول على جميع المعلومات والتوصيات التي رأيناها ضرورية لتمكيننا من الحصول على أدلة كافية تعطي تأكيداً معقولاً بأن الشركة لم تخالف أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
في رأينا أن:

1. العقود والعمليات والمعاملات التي تم إبرامها أو دخلت فيها الشركة خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016م، والتي قمنا بمراجعتها تتوافق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
 2. جميع الأرباح تحققت من مصادر أو بوسائل تتوافق مع الشريعة الإسلامية.
 3. يجري حصول الزكاة من قبل مصلحة الزكاة والدخل.
- والهيئة تشكر الله تعالى على توفيقه، وتقدر للقائمين على الشركة تعاونهم وحرصهم على تقهم وتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية السمة.

ونسأل الله العلي القدير التوفيق والهداية

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الهيئة الشرعية

الشيخ الدكتور/ محمد بن علي القرني

نائب رئيس الهيئة الشرعية

الشيخ الدكتور/ عبدالستار أبو غدة

رئيس الهيئة الشرعية

الشيخ الدكتور/ يوسف بن عبدالله الشيبلي

عضو الهيئة الشرعية



مصاريق ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة واللجان

يبين الجدول التالي تفاصيل البدلات والمخصصات والمزايا والمصاريق الأخرى المدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة، واللجنة التنفيذية، ولجنة المراجعة، ولجنة الترشيحات والمكافآت ولجنة المخاطر واللجنة الشرعية خلال السنة المالية 2016م:

بيان	مجلس الإدارة	اللجنة التنفيذية	لجنة المخاطر و الائتمان	لجنة الترشيح والمكافآت	لجنة المراجعة	اللجنة الشرعية	المجموع
بدلات حضور الاجتماعات	90,000	28,500	28,500	18,000	19,500	42,000	226,500
التذاكر والسكن والمخصصات الأخرى	147,406	28,757.5	28,757.5	-	-	2,621	207,542
المكافآت	1,290,000	-	*60,000	-	*96,000	210,000	1,656,000
			المجموع				2,090,042

* فقط لأعضاء اللجنة المستقلين من خارج مجلس الإدارة.

إقرار مجلس الإدارة واللجان المنبثقة منه

- توافق عمل جميع اللجان مع لوائح عملها المحددة لأدوارهم ومسؤولياتهم.
- إعداد محاضر جميع اجتماعات اللجان وفقاً لصلاحياتهم، والمصادقة عليها في اجتماع مجلس الإدارة.
- إعداد محاضر اجتماعات مجلس الإدارة وفقاً لصلاحياتهم في النظام الأساسي للشركة و التوقيع عليها من قبل الحاضرين و سكرتير مجلس الإدارة

الإفصاح عن أعمال مجلس الإدارة في عام 2016م

يقر مجلس إدارة الشركة بالآتي:

- أن سجلات الحسابات أعدت بالشكل الصحيح.
- أن نظام الرقابة الداخلية أعد على أسس سليمة ونفذ بفاعلية.
- أنه لا يوجد أي شك يذكر في قدرة الشركة على مواصلة نشاطها.
- لم تصدر أو تمنح الشركة أي أدوات دين قابلة للتحويل، وأي أوراق مالية تعاقدية أو مذكرات حق اكتتاب أو حقوق مشابهة، خلال السنة المالية.

- لا توجد أي أعمال أو عقود كانت الشركة طرفاً فيها، أو كانت فيها مصلحة لأحد أعضاء مجلس إدارة الشركة أو للرئيس التنفيذي أو للمدير المالي أو لأي شخص ذي علاقة بأي منهم، إلا في حدود ما نص عليه في المادة رقم 56 من اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التمويل الصادر من مؤسسة النقد العربي السعودي .
- لم يتضمن تقرير المحاسب القانوني أي تحفظات على القوائم المالية السنوية.
- لم يوصي مجلس الإدارة باستبدال المحاسب القانوني قبل انتهاء الفترة المعين من أجلها.



